

دراسة قياسية لأثر تنامي ظاهرة اقتصاد الظل على العجز الميزانياتي في الجزائر خلال الفترة (2002-2022)

A standard study of the impact of the growing phenomenon of the shadow economy on the budget deficit in Algeria during the period (2002-2022).

عبد الجليل عمالو^{1*}، عثمان مداحي²

¹ جامعة البليدة 2 لوئيسي علي (الجزائر)، مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية،

es.amalou@univ-blida2.dz

² المدرسة الوطنية العليا للمناجمنت القليعة (الجزائر)، atmmedda@yahoo.fr

تاريخ الارسال: 2023/10/14؛ تاريخ القبول: 2024/01/26؛ تاريخ النشر: 2024/01/27

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص وتحليل واقع تنامي ظاهرة اقتصاد الظل في الجزائر، وقياس أثرها على رصيد الميزانية العامة معبرا عنه بالفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة خلال الفترة (2002-2022)، وذلك بالاعتماد على بعض الأساليب الإحصائية الحديثة، باستخدام نموذج انحدار خطي بسيط لقياس العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل، حيث تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي EViews 12 لمعالجة وتحليل البيانات، وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج لعل من أبرزها أن اقتصاد الظل له أثر طردي إيجابي ذو دلالة إحصائية على العجز الميزانياتي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد الظل؛ العجز الميزانياتي؛ الإيرادات العامة؛ النفقات العامة

رموز تصنيف jel: O17 ; H62 ; H71 ; H72

Abstract: This study aims to diagnose and analyze the reality of the growing phenomenon of the shadow economy in Algeria and measure its impact on the balance of the public budget, expressed as the difference between public revenues and public expenditures during the period (2002-2022), by relying on some modern statistical methods, using a linear regression model. It is simple to measure the relationship between the dependent variable and the independent variable, as the statistical program EViews 12 was relied upon to process and analyze the data. This study reached several results, perhaps the most notable of which is that the shadow economy has a statistically significant positive impact on the budget deficit in Algeria during the study period.

Keywords: shadow economy; Budget deficit; public revenues; public expenses.

Jel Classification Codes : O17 ; H62 ; H71 ; H72

تمهيد:

يعتبر اقتصاد الظل أو ما يعرف بالاقتصاد الموازي من أبرز الظواهر الاقتصادية التي استفحلت مشكلتها في العديد من دول العالم، خاصة في اقتصاديات الدول النامية، حيث أصبح يشكل خطرا محققا أمام الأنظمة الاقتصادية، ويقف حاجزا أو عثرة طريق أمام دعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية والرفي الاقتصادي.

يعاني الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاديات دول العالم من تنامي ظاهرة اقتصاد الظل، حيث توسعت دائرتها لتشمل العديد من القطاعات، ما نجم عنه عدة آثار سلبية على الاقتصاد الوطني، حيث يساهم اقتصاد الظل في إضعاف وتراجع الموارد العامة للدولة، وبالمقابل فالأنشطة الاقتصادية الممارسة في ظل هذا الاقتصاد تستفيد من عدة أوجه من الإنفاق العام مما يساهم في زيادة حجم الإنفاق العام، وتسعى الدولة جاهدة إلى محاولة التقليل من حدة وآثار اقتصاد الظل، كما حاولت دمج هذا الاقتصاد ضمن الاقتصاد الرسمي.

إشكالية الدراسة: على ضوء ما سبق يمكن صياغة الإشكالية من خلال طرح التساؤل الرئيسي التالي: ما هو أثر تنامي ظاهرة اقتصاد الظل على العجز الميزانياتي في الجزائر خلال الفترة (2002-2022)؟

الفرضية الرئيسية: للإجابة على الإشكالية المطروحة تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية: تنامي ظاهرة اقتصاد الظل تؤدي إلى زيادة العجز الميزانياتي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

أهمية الدراسة: تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال المكانة الهامة التي يحتلها اقتصاد الظل في الجزائر، حيث تنامت معدلاته بشكل ملحوظ في مختلف القطاعات الاقتصادية، ما يعني أن نسبة كبيرة من الأنشطة الاقتصادية يتم ممارستها خارج الاقتصاد الرسمي، دون رقابة حكومية، فكان من الأهمية بمكان دراسة وفهم العلاقة بين اقتصاد الظل ورصيد الميزانية العامة، لمعرفة حجم التأثير الذي تحدثه هذه الظاهرة على رصيد الميزانية العامة، كون الجزائر تفقد جزءا هاما من إيراداتها في حين تزداد نفقاتها في ظل تنامي حجم الاقتصاد الموازي أو اقتصاد الظل.

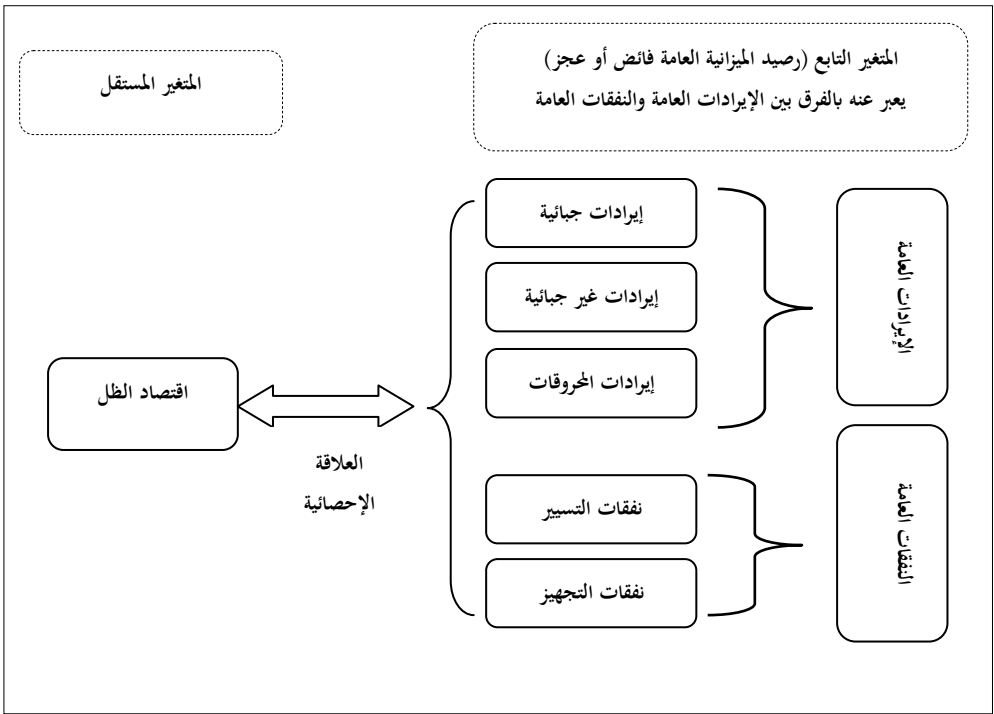
أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تسليط الضوء على واقع اقتصاد الظل ومدى

تأثيره على العجز الميزانياتي في الجزائر، ومن ثم معرفة ما إذا كان يمكن لاقتصاد الظل أن يؤدي إلى تفاقم عجز الميزانية العامة من عدمه، وذلك خلال فترة الدراسة (2002-2022).

منهج الدراسة: اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من أجل تحديد العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل للدراسة، من خلال جمع البيانات من مصادرها المختلفة وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي EViews 12 خلال فترة الدراسة (2002-2022).

مخطط الدراسة: بناء على ما سبق تم صياغة نموذج الدراسة وفق ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 1: مخطط الدراسة حسب متغيراتها



المصدر: من إعداد الباحث

الدراسات السابقة:

توجد بعض الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع أو تناولت أحد متغيرات هذه الدراسة، ويمكن ذكر أهمها على النحو الآتي:

- **دراسة (حسام الدين محمد عبد القادر، 2018):** بعنوان نمذجة الاقتصاد الخفي وعجز الموازنة العامة في مصر، هدفت هذه الدراسة إلى محاولة اختبار مدى تأثير حجم الاقتصاد الخفي على عجز الموازنة العامة في مصر خلال الفترة 1976-2013، بالاعتماد على نموذج انجل-جرا نجر وباستخدام طريقة حسابية تقليدية دون استخدام برنامج إحصائي، حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية في الأجل القصير والطويل بين حجم الاقتصاد الخفي وعجز الموازنة العامة الذي يرتفع بارتفاع حجم الاقتصاد الخفي.
- **دراسة (حنان حاقفة، رقيقة حروش وهشام لبزة، 2019):** بعنوان انعكاسات حجم الاقتصاد الموازي على التحصيل الضريبي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية خلال الفترة 1995-2017، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العوامل والأسباب التي تؤدي إلى بروز ظاهرة الاقتصاد الخفي وقياس مدى تأثيره على التحصيل الضريبي في الجزائر خلال الفترة 1995-2017، بالاعتماد على ثلاثة نماذج إحصائية (الانحدار الخطي البسيط، كثير الحدود من الدرجة الثانية ونموذج التأخيرات)، باستخدام برنامج EViews 7، حيث توصلت الدراسة إلى أن حجم الاقتصاد الموازي له تأثير إيجابي على التحصيل الضريبي ما يعني وجود علاقة طردية بينهما.
- **دراسة (أسماء حساين وعبد القادر ساهد، 2020):** بعنوان حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2018، هدفت هذه الدراسة إلى قياس حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر خلال فترة الدراسة، بالاعتماد على نموذج الطلب على العمولات، وباستخدام برنامج EViews 10، حيث توصلت الدراسة إلى وجود اتجاه تصاعدي في حجم الاقتصاد الموازي كنسبة من الناتج المحلي بلغت 47.8% سنة 2018.
- **دراسة (فاطمة الوالي ومصطفى بنشلاط، 2022):** بعنوان دراسة تحليلية لتأثير الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي في الجزائر، تهدف هذه الدراسة إلى رصد تطور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وتحديد أسبابه ومحاولة الدولة دمج هذا الاقتصاد في الاقتصاد الرسمي للتخفيف من آثاره السلبية، وقد توصلت الدراسة إلى أن تنامي الاقتصاد غير الرسمي يرجع للاختلالات الهيكلية التي عرفها الاقتصاد الجزائري، حيث اتخذت الدولة عدة إجراءات للحد

من ارتفاعه من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي، كبرامج الإنعاش الاقتصادي والدعم الحكومي ومحاولة التقليل من البطالة.

- الفجوة البحثية لهذه الدراسة وما يميزها عن الدراسات السابقة:

تعتبر الدراسة الحالية دراسة مكملّة للدراسات السابقة وتتشابه معها في استخدام بعض الأساليب الإحصائية القياسية، وفي بعض النتائج المتوصل إليها، كما تتشابه معها في المتغير التابع، إلا أنها تختلف عنها من حيث المصطلح المستخدم، حيث اعتمدت الدراسات السابقة على مصطلح اقتصاد خفي، اقتصاد موازي واقتصادي غير رسمي في حين اعتمدت هذه الدراسة على مصطلح اقتصاد الظل، كما اختلفت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في المتغير المستقل الذي تمثل في العجز الميزانياتي، وكذلك في النموذج المستخدم حيث اعتمدت هذه الدراسة على طريقة المربعات الصغرى، ومما يضيفي الأصالّة على هذه الدراسة أنها استندت على معطيات وأرقام رسمية وحديثة إلى غاية سنة 2022، كما تمت عملية التحليل بأسلوب واضح، سهل ودقيق.

I- مفاهيم متعلقة بمتغيرات الدراسة:

1.I- مفاهيم عامة حول اقتصاد الظل:

تعددت المصطلحات التي تطلق على اقتصاد الظل، من أبرزها: الاقتصاد الموازي، الاقتصاد الخفي، الاقتصاد غير الرسمي وغيرها من المصطلحات الأخرى، ورغم هذا التباين والاختلاف في التسميات إلا أنها تحمل نفس المعنى، وقد اعتمدت هذه الدراسة على مصطلح اقتصاد الظل.

1.1.I- تعريف اقتصاد الظل:

اختلفت تعاريف اقتصاد الظل باختلاف وجهات نظر الباحثين والخبراء وباختلاف الزوايا التي ينظر إليه منها، ومن أهم تعاريفه:

يعرف اقتصاد الظل بأنه "مجموع الدخول المكتسبة غير الواردة في الحسابات القومية" (نبيل جعفر وسامي هاشم، 2012 الصفحة 76).

عرفه صندوق النقد الدولي بأنه "أشكال الدخل التي لا يبلغ عنها والمحصلة من إنتاج السلع والخدمات المشروعة، سواء من المعاملات النقدية أو المعاملات التي تتم بنظام المقايضة ومن ثم فإن اقتصاد الظل يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية التي تخضع للضريبة بشكل عام إذا ما أبلغت بها السلطات الضريبية، فضلا عن الأنشطة غير المشروعة" (فريديريك ودومنيك، 2002 الصفحة 02).

من خلال هذه التعاريف يمكن تحديد أهم خصائص اقتصاد الظل والمتمثلة في:

- مركز للأنشطة غير الرسمية وغير المصرح بها ويشمل جميع القطاعات الاقتصادية؛
- العاملين والأعوان في هذا القطاع يتسمون بضعف المستوى التعليمي؛
- تمارس الأنشطة فيه خارج الإجراءات النظامية التي تحددها الحكومة؛
- رؤوس الأموال المستخدمة في هذا الاقتصاد قليلة وتتسم بالسيولة؛
- ينتشر اقتصاد الظل في الدول المتقدمة والنامية وتوجه منتجاته غالبا للاستهلاك المحلي.

I.1.2- أسباب تنامي ظاهرة اقتصاد الظل:

تختلف أسباب تنامي ظاهرة اقتصاد الظل من دولة إلى أخرى حسب ظروف واقتصاديات كل دولة، وأهم أسباب انتشار هذه الظاهرة في الجزائر ترجع إلى:

- ارتفاع معدل البطالة، معدل التضخم وضعف المستوى المعيشي والدخل الفردي؛
- تهرب أرباب العمل من ثقل الأعباء الضريبية والاجتماعية؛
- ضعف رقابة الحكومة على ممارسة الأنشطة غير الرسمية؛
- تهريب الأموال من الاقتصاد الرسمي إلى الاقتصاد غير الرسمي (غسيل الأموال)؛
- انتشار الفساد الإداري والمالي وغياب الحكم الراشد ساهم في انتشار اقتصاد الظل.

I.1.3- تحليل تطور حجم اقتصاد الظل في الجزائر:

تطور حجم اقتصاد الظل في الجزائر بشكل متسارع، حيث بلغ مستويات مرتفعة جدا تكاد تصل إلى مستوى الاقتصاد الرسمي، ويمكن توضيح هذا التطور خلال فترة الدراسة من خلال الجدول التالي (المبالغ بوحدة مليار دج):

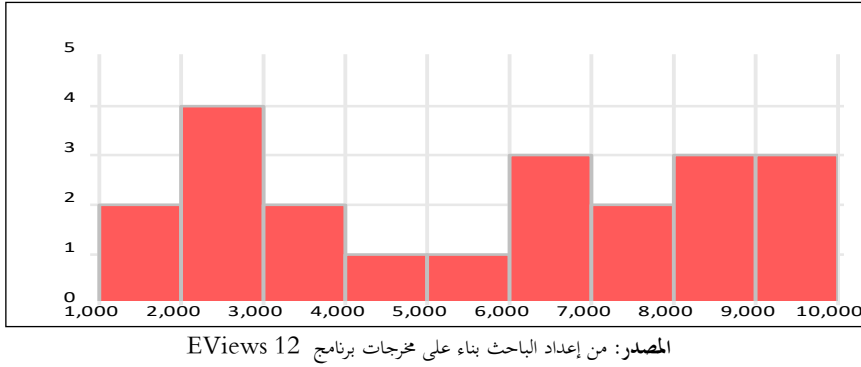
الجدول (1): تطور حجم اقتصاد الظل في الجزائر خلال الفترة (2002-2022)

السنوات	حجم اقتصاد الظل	النسبة من الناتج الداخلي الخام
2002	1773.611	%39.21
2003	1948.536	%37.09
2004	2073.837	%33.72
2005	2332.035	%30.83
2006	2598.917	%30.52
2007	2822.654	%30.13
2008	3484.332	%31.45
2009	3852.467	%38.70
2010	4495.762	%37.49
2011	5384.198	%36.90
2012	6432.760	%39.68
2013	6676.976	%40.10
2014	6876.225	%39.91
2015	7328.120	%43.87
2016	7627.794	%43.82
2017	8356.699	%44.19
2018	8439.699	%44.70
2019	8907.201	%45.01
2020	9012.221	%47.28
2021	9366.111	%48.22
2022	9797.323	%48.98

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تقارير بنك الجزائر وبيانات الديوان الوطني للإحصاء

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن حجم اقتصاد الظل في الجزائر في تطور مستمر خلال فترة الدراسة، حيث ارتفع من 1773.611 مليار دج سنة 2002، أي ما يمثل نسبة %39.21 من الناتج الداخلي الخام، ليلعب مستوى قياسي سنة 2022 بـ 9797.323 مليار دج بما يمثل نسبة %48.98 من الناتج المحلي الخام، وهذا نتيجة للاختلالات الهيكلية التي شهدتها الاقتصاد الجزائري مما شجع على التوجه إلى ممارسة الأنشطة الخفية غير المصرح بها، ويمكن توضيح هذا التطور من خلال الشكل التالي:

الشكل 2: تطور حجم اقتصاد الظل في الجزائر خلال الفترة (2002-2022)



2.I- عموميات حول الميزانية العامة:

تكتسي الميزانية العامة أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي كونها أداة التخطيط التي تعتمد عليها الدولة في رسم وتنفيذ سياستها العامة وفق الأهداف المنشودة.

1.2.I- تعريف الميزانية العامة:

اختلفت التعاريف بين الدول كما اختلفت التسمية بين من يطلق عليها مصطلح الموازنة ومن يصطلح عليها الميزانية، وقد اعتمدت هذه الدراسة على مصطلح الميزانية العامة المستخدم في الجزائر، ويمكن تعريف الميزانية العامة على النحو الآتي:

تعرف الميزانية العامة أنها "خطة تتضمن تقديرا لنفقات وإيرادات الدولة خلال فترة قادمة، غالبا سنة، ويتم هذا التقدير في ضوء الأهداف التي تسعى إليها السلطة السياسية" (المياحي وأحمد جعفر، 2020 الصفحة 208).

تعرف أيضا أنها "تمثل بيانا معتمدا يتضمن تقدير إيرادات الدولة ونفقاتها خلال فترة زمنية مستقبلية غالبا ما تكون سنة بقصد تحقيق أهداف معينة" (ساحل، 2017 الصفحة 223).

2.2.I- مكونات الميزانية العامة في الجزائر:

تشكل الميزانية العامة في الجزائر من الإيرادات العامة والنفقات العامة، حيث تصنف

هذه العناصر ضمن مدونة واحد تسمى مدونة الميزانية العامة، يمكن تفصيلها كما يلي:

أ- الإيرادات العامة

يقصد بالإيرادات العامة كأداة مالية أنها "مجموعة الدخل التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي" (TROTABAS, 1967 page 211-210).

تشكل الإيرادات العامة في الجزائر من مصدرين أساسيين هما:

- الموارد العادية: وتضم الإيرادات الجبائية، الإيرادات العادية والإيرادات الأخرى.
- الموارد الجبائية: وتتمثل في الجباية البترولية.

يمكن توضيح تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2002-2022) وفقا للجدول التالي (المبالغ بوحدة مليار دج):

الجدول (2): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2002-2022)

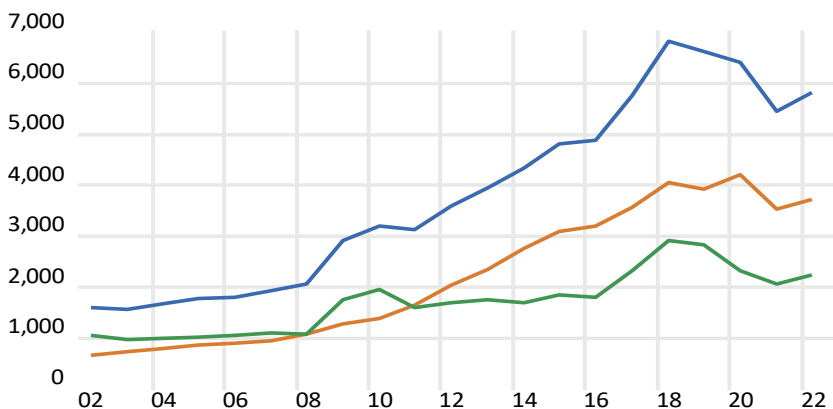
السنوات	الموارد العادية			مجموع الموارد العادية (01)	الجبائية البترولية (02)	مجموع الإيرادات العامة (02+01)
	الإيرادات الجبائية	الإيرادات العادية	الإيرادات الأخرى			
2002	438.850	18.000	84.500	541.350	916.400	1457.750
2003	475.890	18.500	121.000	615.390	836.060	1451.450
2004	532.300	19.500	114.000	665.800	862.200	1528.000
2005	596.930	38.000	101.900	736.830	899.000	1635.830
2006	610.770	22.500	118.650	751.920	916.000	1667.920
2007	676.116	23.000	130.500	829.616	973.000	1802.616
2008	754.800	68.500	130.500	953.800	953.800	1924.000
2009	921.000	86.600	150.500	1158.100	1628.500	2786.600
2010	1068.500	44.700	132.500	1245.700	1835.800	3081.500
2011	1324,500	38.000	157.500	1520.000	1472.400	2992.400
2012	1595.750	73.300	225.000	1894.050	1561.600	3455.650
2013	1831.400	82.700	290.00	2204.100	1615.900	3820.000
2014	2267.450	85.000	288.000	2640.450	1577.730	4218.180
2015	2465.710	84.000	412.000	2961.710	1722.940	4684.650
2016	2722.680	95.000	247.200	3064.880	1682.550	4747.430

5635.514	2200.120	3435.374	490.000	100,000	2845,374	2017
6714.265	2776.218	3938.057	800.000	105,027	3033,03	2018
6507.907	2714.469	3793.438	600.000	152,020	3041,418	2019
6289.723	2200.325	4089.398	833.00	209,533	3046,865	2020
5328.182	1919.231	3408.951	565.000	192,247	2651,704	2021
5683.221	2103.909	3579.311	490.300	231,151	2857,86	2022

المصدر: من إعداد الباحث بناء على قوانين المالية من سنة 2002 إلى سنة 2022

يظهر الجدول أعلاه مدى تطور إيرادات الميزانية العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة والتي قفزت من 1457.750 مليار دج سنة 2002 إلى 5683.221 مليار دج سنة 2022، حيث يظهر جليا أن الإيرادات العامة في الجزائر تركز على الإيرادات البترولية التي تمثل نسبة عالية جدا من حجم الإيرادات العامة، مقارنة بالموارد العادية، واستمرت هيمنة الجباية البترولية إلى غاية سنة 2012 أين بدأت الموارد العادية تفوق الإيرادات البترولية تدريجيا، لتسجل الإيرادات الجبائية أعلى مستوى لها سنة 2019 بمبلغ 3793.438 مليار دج مقابل 2714.469 مليار دج كإيرادات بترولية، ثم انخفضت الموارد العادية إلى 3579.311 مليار دج سنة 2022 مقابل 2103.909 مليار دج إيرادات بترولية، وهذا يبين المساعي الحثيثة للدولة لأجل إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية من خلال سياسة التنوع الاقتصادي.

الشكل 3: تطور حجم اقتصاد الظل في الجزائر خلال الفترة (2002-2022)



المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج EViews 12

ب. النفقات العامة

يقصد بالنفقة العامة أنها "مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة" (محززي، 2015 الصفحة 55).

كما تعرف بأنها "تلك المبالغ المالية التي يتم صرفها من قبل الدولة أو من يمثلها قصد تحقيق المنفعة العامة بطريقة رشيدة" (بن مسعود وبن مهدي، 2023 الصفحة 264).

تنقسم النفقات العامة في الجزائر إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز كما يلي:

- نفقات التسيير: تضم هذه النفقات أعباء الدين العمومي، تخصيصات السلطة العمومية، النفقات الخاصة بوسائل المصالح ونفقات التدخلات العمومية.
- نفقات التجهيز: وتسمى نفقات الاستثمار ويتم توزيعها حسب مختلف القطاعات الوزارية مثل القطاع الزراعي، القطاع الصناعي وقطاع الأشغال والبناء ومختلف القطاعات الأخرى (زغود، 2006 الصفحة 36).

يمكن توضيح تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2002-2022) وفقا

للمجدول التالي (المبالغ بوحدة مليار دج):

الجدول (3): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2002-2022)

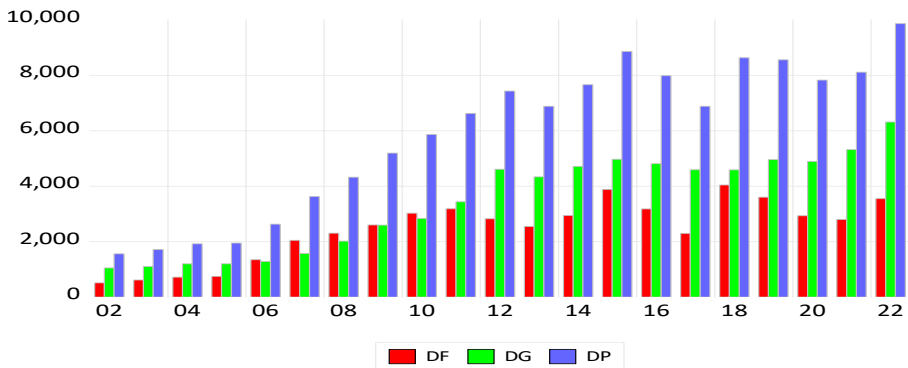
السنوات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	مجموع النفقات العامة
2002	1050.166	509.670	1559.836
2003	1097.385	613.724	1711.109
2004	1200.000	720.00	1920.000
2005	1200.000	750.00	1950.000
2006	1283.446	1347.988	2631.434
2007	1574.943	2048.815	3623.758
2008	2017.969	2304.892	4322.861
2009	2593.741	2597.717	5191.458
2010	2837.999	3022.861	5860.860
2011	3434.306	3184.120	6618.426
2012	4608.250	2820.416	7428.666
2013	4335.614	2544.206	6879.820
2014	4714.452	2941.714	7656.166

8858.072	3885.784	4972.278	2015
7984.180	3176.848	4807.332	2016
6883.214	2291.373	4591.841	2017
8627.778	4043.316	4584.462	2018
8557.157	3602.681	4954.476	2019
7823.119	2929.670	4893.439	2020
8113.030	2798.524	5314.506	2021
9858.432	3546.900	6311.532	2022

المصدر: من إعداد الباحث بناء على قوانين المالية من سنة 2002 إلى سنة 2022

حسب الجدول أعلاه فإن النفقات العامة في الجزائر عرفت تزايدا ملحوظا خلال الفترة (2002-2022)، حيث انتقل حجمها من 1559.836 مليار دج سنة 2002 إلى 9858.432 مليار دج سنة 2022، وبمقارنة نفقات التسيير مع نفقات التجهيز يتبين أنه خلال الفترة (2005-2002) كانت نفقات التسيير المخصصة أعلى من نفقات التسيير بسبب الزيادات في الأجور ومحاولات تحسين القدرة الشرائية للمواطن، ثم خلال الفترة (2006-2010) فاقت نفقات التجهيز نفقات التسيير، بسبب سياسة الإنعاش الاقتصادي التي طبقتها الدولة للنهوض بالقطاع الاقتصادي وتحسين معدل النمو، في حين من سنة 2011 إلى سنة 2022 ارتفعت نفقات التسيير عن نفقات التجهيز نظرا لتوجه الدولة نحو سياسة شراء السلم الاجتماعي وتحسين المستوى المعيشي وتوسيع سياسة الدعم الحكومي، ويوضح الشكل التالي تطور النفقات العامة في الجزائر:

الشكل 4: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2002-2022)



المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج EViews 12

3.2.I- تحليل تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر:

رصيد الميزانية العامة هو عبارة عن الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، فإذا كانت الإيرادات أكبر من النفقات فيظهر الرصيد فائضا في الميزانية، أما في إذا كانت النفقات أكبر من الإيرادات فهي حالة العجز، ويمكن توضيح تطور رصيد الميزانية العامة من خلال الجدول التالي (المبالغ بوحدة مليار دج):

الجدول (4): تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2002-2022)

السنوات	الإيرادات العامة	النفقات العامة	رصيد الميزانية العامة
2002	1457.750	1559.836	-102.086
2003	1451.450	1711.109	-259.659
2004	1528.000	1920.000	-392.000
2005	1635.830	1950.000	-314.17
2006	1667.920	2631.434	-963.514
2007	1802.616	3623.758	-1821.142
2008	1924.000	4322.861	-2398.861
2009	2786.600	5191.458	-2404.858
2010	3081.500	5860.860	-2779.36
2011	2992.400	6618.426	-3626.026
2012	3455.650	7428.666	-3973.016
2013	3820.000	6879.820	-3059.82
2014	4218.180	7656.166	-3437.986
2015	4684.650	8858.072	-4173.422
2016	4747.430	7984.180	-3236.750
2017	5635.514	6883.214	-1247.700
2018	6714.265	8627.778	-1913.513
2019	6507.907	8557.157	-2049.250
2020	6289.723	7823.119	-1533.396
2021	5328.182	8113.030	-2784.848
2022	5683.221	9858.432	-4175.211

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الجدول 2 و3

يلاحظ من خلال الجدول السابق تسجيل حالة العجز في رصيد الميزانية العامة كل سنة خلال فترة الدراسة وهو ما تدل عليه الإشارة السالبة، حيث أن هذا العجز في تزايد مستمر فقد تطور من 102.086 مليار دج سنة 2002 إلى 4175.211 مليار دج سنة 2022، ويرجع ذلك إلى ارتفاع حجم الإنفاق العام وانخفاض أسعار النفط مما زاد من حجم الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة.

II - الطريقة والأدوات:

تعالج هذه الدراسة القياسية أثر اقتصاد الظل على العجز الميزانياتي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2002 إلى سنة 2022، وذلك باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية القياسية بواسطة برنامج EViews 12.

II.1- بيانات ومجال الدراسة:

تقوم الدراسة على مجموعة من البيانات التي تم الحصول عليها من مصادرها الرسمية، وهي تضم بيانات قوانين المالية في الجزائر، بيانات بنك الجزائر وبيانات الديوان الوطني للإحصائيات للفترة (2002-2022)، ما يمثل 21 مشاهدة محل دراسة (21 سنة)، وتمت معالجتها وتحليلها بواسطة برنامج EViews 12.

خلال هذه الدراسة سيتم اختبار وجود علاقة بين كل من اقتصاد الظل ورصيد الميزانية العامة الذي سجل حالة عجز في الجزائر خلال فترة الدراسة وتحديد نوعها.

II.2- متغيرات ونموذج الدراسة:

تتضمن هذه الدراسة متغير تابع ومتغير آخر مستقل يمكن توضيحهما كما يلي:

• المتغير التابع: رصيد الميزانية العامة (SB).

• المتغير المستقل: اقتصاد الظل (ES).

انطلاقاً من متغيرات الدراسة، الحد الثابت (C_0) وحد الخطأ أو المتغير العشوائي (U_t) تم

صياغة نموذج الدراسة في شكل معادلة انحدار خطي بسيط كما يلي:

$$SB = C_0 + ES + U_t$$

III- النتائج ومناقشتها:

سيتم في هذا القسم عرض جميع النتائج المتحصل عليها وتحليلها وفقا للطريقة والأدوات المستعرضة أعلاه، ثم تقييم وتفسير مضامينها إحصائيا واقتصاديا على ضوء الفرضيات، ومقارنتها بما توصلت له الدراسات المرتبطة.

III.1- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

يجب اختبار إستقرارية السلاسل قبل تحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة لمعرفة درجة تكاملها، حيث تمت عملية الاختبار على أساس جذر الوحدة (ADF) وهو ما تظهره نتائج الجدول التالي:

الجدول رقم (5): اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لجذر الوحدة

المستوى			المتغيرات
بدون	قاطع واتجاه	قاطع	
0.6801	0.5353	0.3827	SB
0.9780	0.6015	0.9012	ES
الفروق الأولى			المتغيرات
بدون	قاطع واتجاه	قاطع	
0.0016	0.0558	0.0142	SB
0.3976	0.4218	0.1657	ES
الفروق الثانية			المتغيرات
بدون	قاطع واتجاه	قاطع	
0.0000	0.0001	0.0000	SB
0.0011	0.0440	0.0196	ES

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج EViews 12

يلاحظ من خلال الجدول رقم 05 بعد إجراء اختبار الاستقرارية (ADF) أن جميع السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى وعند الفروق الأولى لاحتوائها على جذر الوحدة، لذلك تم إعادة اختبار الاستقرارية عند الفروق الثانية، أين ثبتت استقراريتهما لأن القيمة الاحتمالية للمتغيرات أقل من مستوى المعنوية 0.05، وبالتالي فهي سلاسل متكاملة من الدرجة الثانية.

III.2- اختبار التكامل المشترك:

بعد ثبوت أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية، سيتم اختبار التكامل المشترك لتحديد العلاقة التوازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات وتحديد الاتجاه العشوائي لها وهو ما تظهره نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسون في الجدول التالي:

الجدول رقم (6): اختبار التكامل المشترك لجوهانسون

اختبار الأثر				
عدد الاتجاهات	الجذر الكامن	قيمة الأثر	القيم الحرجة	الاحتمالية
بلون	0.384153	12.51571	12.32090	0.0464
1	0.253555	5.556240	3.841465	0.0184
اختبار القيمة العظمى				
عدد الاتجاهات	الجذر الكامن	العظمى	القيم الحرجة	الاحتمالية
بلون	0.896427	24.94223	21.13162	0.0138
1	0.253555	5.556240	3.841465	0.0184

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج EViews 12

من خلال الجدول أعلاه يتضح وجود اتجاهين متكاملين ذات دلالة إحصائية معنوية قيمتها أقل من مستوى المعنوية 0.05، وهذا يعني وجود تكامل مشترك بين المتغيرات مع وجود علاقة توازنية بين المتغير التابع والمتغير المستقل في الأجل الطويل.

III.3- تقدير نموذج الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS):

تم تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى باستخدام برنامج EViews 12 وتم الحصول على النتائج التالية:

الجدول رقم (7) : تقدير نموذج الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى

Dependent Variable: SB				
Method: Least Squares				
Date: 12/14/23 Time: 00:47				
Sample: 2002 2022				
Included observations: 21				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	610.4498	550.0800	1.109747	0.2810

SB	0.282865	0.087075	3. 248470	0.0042
R-squared	0.357078	Mean dependent var		2221.1266
Adjusted R-squared	0.323240	S.D. dependent var		1326.448
S.E. of regression	1091.209	Akaike info criterion		16.91835
Sum squared resid	22623995	Schwarz criterion		17.01783
Log likelihood	-175.6427	Hannan-Quinn criter.		16.93994
F-statistic	10.55256	Durbin-Watson stat		0.552731
Prob(F-statistic)	0.004228			

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج EViews 12

بالاعتماد على نتائج الجدول السابق يمكن كتابة معادلة الانحدار الخطي البسيط للمتغيرات الدراسة كما يلي:

$$SB = C_0 + ES + U_t$$

$$SB = 610.4498 + 0.282865 ES$$

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية للمتغير المستقل بلغت 0.0042 وهي أقل من القيمة المعنوية 0.05 مما يدل على أنها دالة إحصائية، كما أن القيمة الاحتمالية للنموذج ككل (F-statistic) بلغت 0.004228 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، وعليه فالنموذج معنوي، وهناك علاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وهي علاقة متوسطة لأن معامل التحديد (R-squared) بلغت قيمته 0.357078، مما يعني أن هذه المتغيرات فسرت حوالي 35.71% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع الذي يمثل رصيد الميزانية العامة.

كما تشير قيمة الحد الثابت (C) إلى أنه عندما تكون قيمة المتغير المستقل منعدمة فإن عجز الميزانية العامة يكون في حدود (610.4498) ويتم تفسير تأثير اقتصاد الظل على العجز الميزانياتي خلال فترة الدراسة حسب النتائج المتوصل إليها كما يلي:

وجود أثر إيجابي لاقتصاد الظل على عجز الميزانية العامة، حيث كلما ارتفع حجم اقتصاد الظل بنسبة 01% كلما ارتفع العجز الميزانياتي بـ 0.282865، وعليه توجد علاقة طردية بين اقتصاد الظل والعجز الميزانياتي وهي علاقة معنوية إحصائية وصحيحة اقتصاديا، حيث تدل هذه العلاقة على أن ارتفاع حجم اقتصاد الظل يؤدي إلى ارتفاع عجز الميزانية العامة، نتيجة زيادة الانفاق العام وانخفاض الإيرادات وبالتالي تزايد الفجوة وتوسع الفارق بين الإيرادات العامة

والنفقات العامة، وهو ما يتوافق مع نتيجة دراسة حسام الدين مُجَد عبد القادر، التي أشرنا إليها في الدراسات السابقة والتي توصلت إلى وجود علاقة طردية في الأجل القصير والطويل بين حجم الاقتصاد الخفي وعجز الموازنة العامة فيرتفع العجز بارتفاع حجم الاقتصاد الخفي.

الخلاصة:

في ختام هذه الدراسة يمكن القول أن اقتصاد الظل أصبح يشكل خطرا على الاقتصاد الرسمي في الجزائر كونه وصل إلى مستويات عالية جدا، وأن جل الأنشطة الاقتصادية الممارسة فيه تتم بطريقة غير شرعية ولا تخضع لمراقبة الحكومة، وقد ساهم في تنامي هذه الظاهرة عدة عوامل أهمها قلة فرص الشغل المتاحة للمواطنين ما أدى إلى لجوؤهم إلى هذا الاقتصاد لممارسة أنشطتهم، صعوبة وجود النظام الجبائي الجزائري وتفشي مختلف أوجه الفساد المالي والإداري في الجزائر.

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- تنامت ظاهرة اقتصاد الظل في الجزائر بوتيرة عالية خلال الفترة (2002-2022)، حيث بلغ حجمه سنة 2022 ما قيمته 9797.3 مليار دج أي ما يمثل حوالي 49% من الناتج المحلي الخام؛
- يساهم اقتصاد الظل في تآكل القاعدة الضريبية ويزيد من حجم التهرب الضريبي مما يساهم في فقدان جزء مهم من الموارد المالية وهو ما ينعكس سلبا على إيرادات الميزانية العامة؛
- الأنشطة الاقتصادية الممارسة في اقتصاد الظل تستهلك جزءا من الإنفاق العام؛
- تركز إيرادات الميزانية العامة في الجزائر بشكل كبير على الجباية البترولية وهو ما ساهم في عجزها الهيكلي بسبب تقلبات أسعار النفط؛
- تزايدت نفقات التسيير عن نفقات التجهيز بشكل ملحوظ خلال فترة الدراسة؛
- استقرت السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة عند الفروق من الدرجة الثانية وبالتالي تعتبر سلاسل زمنية متكاملة من الدرجة الثانية؛
- توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة حسب ما كشفت عنه نتائج التكامل المشترك لجوهانسون؛

- يوجد تأثير لتنامي حجم اقتصاد الظل على العجز الميزانياتي في الجزائر خلال فترة الدراسة، حيث يكون أثرا إيجابيا في شكل علاقة طردية، فكلما زاد حجم اقتصاد الظل تفاقم عجز الميزانية العامة بسبب انخفاض الإيرادات العامة وارتفاع النفقات العامة؛
- تحققت الفرضية العامة للدراسة التي نصت على أن تنامي ظاهرة اقتصاد الظل تؤدي إلى زيادة العجز الميزانياتي في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- بناء على هذه النتائج يمكن اقتراح التوصيات التالية:
- ضرورة العمل على الحد من تنامي ظاهرة اقتصاد الظل عن طريق رسم سياسة اقتصادية ووضع استراتيجية محكمة وواضحة المعالم في هذا المجال، ومحاولة دمج اقتصاد الظل ضمن الاقتصاد الرسمي لتفادي الآثار السلبية لهذه الظاهرة على الاقتصاد الوطني؛
- ضرورة التوجه إلى تفعيل سياسة التنوع الاقتصادي لإحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية بما ينعكس إيجابا على زيادة موارد الميزانية العامة للدولة؛
- رفع نفقات التجهيز لخلق فرص الاستثمار وزيادة الإنتاجية بما يدعم انتعاش الاقتصاد؛
- تبسيط النظام الجبائي وتخفيف الأعباء الضريبية ومنح الامتيازات الضريبية للمستثمرين لاستقطابهم وخلق فرص استثمارية تدر أموالا للدولة.

الهوامش والمراجع:

1. عبد الراضي نبيل جعفر وسامي هاشم، اقتصاد الظل في العراق، مجلة المستقبل العربي، العراق، (2012)، ص 76.
2. شتايندر فرديريك وانستي دومينيك، الاختباء وراء الظلال - نمو الاقتصاد الخفي 2002-، سلسلة قضايا اقتصادية، العدد 30 الصادرة عن صندوق النقد الدولي، واشنطن، (2002)، ص 02.
3. عمار فوزي كاظم المياحي وليلى فوزي أحمد جعفر، المالية العامة والتشريع الضريبي، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، (2020)، ص 208.
4. محمد ساحل، المالية العامة، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، (2017)، ص 223.
5. محمد عباس محمري، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (2015)، ص 55.
6. آدم بن مسعود ومراد بن مهدي، علاقة الانفاق العام بالنمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2020، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 18، العدد 01، البلدة، الجزائر، (2023)، ص 264.
7. زغودو علي، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (2006)، ص 36.
8. TROTABS, *Finances publique*, EDITION DOLLOZ, france, (1967), pp 210-211.